

كفاءة النظام الاقتصادي - مراجعة وتقييم للمعايير والقواعد

أ.د. محمد أحمد الأفندي⁽¹⁾*

¹ أستاذ الاقتصاد - جامعة صنعاء

* عنوان المراسلة: alafndi2009@gmail.com

كفاءة النظام الاقتصادي - مراجعة وتقييم للمعايير والقواعد

الملخص:

إن القضية الرئيسية لهذه الدراسة هي مراجعة معايير وقواعد قياس كفاءة النظام الاقتصادي وتقييمها، وبصورة جوهرية فك الالتباس في طبيعة قراءة هذه المعايير، وما إذا كان الأهم هو القراءة التقييمية للمعايير - أي قياس الأثر والنتائج على أفراد المجتمع - أم القراءة التقليدية التي تركز على المخرجات والأنشطة والبرامج فحسب، حيث تشغل هذه القضية حيزاً كبيراً في اهتمامات النظرية الاقتصادية المعاصرة. ومن أجل ذلك تناقش الدراسة أبرز معايير كفاءة النظام الاقتصادي مع إعطاء أهمية خاصة لمعباري: العدالة والتماسك الاجتماعي. وقد انتهت الدراسة إلى ترجيح تفوق القراءة التقييمية لمعايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي على القراءة التقليدية للمعايير، التي تركز على مجرد تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بطريقة لا تمكن من استخلاص النتائج والدلالات على كفاءة النظام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة النظام الاقتصادي، العدالة، التماسك الاجتماعي، القراءة التقييمية، القراءة التقليدية.

Efficiency of Economic System: A Review and Evaluation of Rules and Standards

Abstract:

The main purpose of this study is to review and evaluate the efficiency of economic system. The basic rules and standards that can be employed to measure the economic system efficiency include justice principle and social cohesion, to name some. However, the essence of the study is how to read these rules and standards. What matters is the evaluative reading rather than the classical reading. Evaluative reading is concerned with measuring the total impact and utilities on peoples resulting from economic policies. While, classical reading emphasizes merely the implanted activities, programs and outputs of economic policies. Such reading cannot enable us to extract accurately the efficiency of economic system. This study accentuated the evaluative reading superiority.

Keywords: Economic system efficiency, Justice, Social cohesion, Evaluative reading, Classical reading.

أولاً: المقدمة:

تمهيد:

إن نجاح النظام الاقتصادي لأي بلد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأقل كلفة ممكنة إنما يعني نجاعة السياسات الاقتصادية المختارة ومستوى الرشادة الاقتصادية التي يتمتع بها صانعو القرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي تلك الحالة يمكن القول إن النظام الاقتصادي يتمتع بكفاءة عالية، وعندما لا يكون النظام الاقتصادي متمتعاً بصفة الكفاءة والنجاعة، فيمكن القول إن هذا النظام أضحى فاشلاً وبحاجة إلى مراجعة وإصلاح وإعادة بناء من جديد.

لا شك أن تحديد مستوى نجاح أو فشل أي نظام اقتصادي في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، ليس عملاً سهلاً، ولكنه يتم وفقاً لمعايير وقواعد ومؤشرات اقتصادية واجتماعية متعددة.

وقد أضحت هذه المعايير والقواعد تشكل ركائز رئيسة مهمة عند تقييم مستوى كفاءة النظام الاقتصادي، وهي كذلك في حالة تطور مستمر في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة. بيد أن هناك مشكلة تكمن في طريقة قراءة هذه المعايير وما إذا كانت قراءة تقليدية أم تقييمية.

مشكلة الدراسة:

إن القضية الرئيسية لهذه الدراسة ومشكلتها تنكئ بصفة أساسية على مراجعة وتقييم لمعايير وقواعد قياس كفاءة النظام الاقتصادي وبصورة محددة فك الالتباس بين طبيعة قراءة هذه المعايير وما إذا كان الأكثر أهمية هو القراءة التقييمية أم القراءة التقليدية.

التعريف الإجرائي:

ويُقصد بالقراءة التقييمية، تقييم الكفاءة والفاعلية للأثر الكلي أو النتائج أو المنافع للسياسات والبرامج الاقتصادية المنفذة.

وهذه القراءة تأسس على فكرة الإدارة الاقتصادية بالنتائج، أي المرتكزة على تحقيق النتائج التي تحدث أثراً وتغيراً في منافع المجتمع، يمكن قياسه بالأدوات الكمية والنوعية.

على سبيل المثال، قياس أثر السياسات الاقتصادية على الحد من الفقر وتصحيح تفاوت توزيع الدخل وجعله أكثر إنصافاً وعدالة.

وتتطلب عملية القراءة التقييمية، الرصد والمتابعة وتقييم السياسات والإجراءات وصولاً إلى تقييم الأثر كميًا ونوعيًا، وبالتالي تجميع الشواهد والمؤشرات على نجاح و نجاعة البرامج والسياسات الاقتصادية والمعنية.

ولضمان وقوع الأثر فلا بد من تحقق شرط الكفاءة في إدارة السياسات والبرامج الاقتصادية، وشرط الفاعلية في تعظيم المنافع والأثر على أفراد المجتمع من نواتج ومخرجات هذه السياسات.

أما ما يُقصد بالقراءة التقليدية لنواتج السياسات، فهي مجرد التركيز على المدخلات والأنشطة والمخرجات للسياسات والبرامج الاقتصادية دون الاهتمام بقياس الأثر النهائي لها على المجتمع، أو المستفيدين.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في لفت إدراك المهتمين والمتخصصين إلى أن القراءة التقليدية للمؤشرات والمعايير الاقتصادية المتحققة، لا تكفي للتحديد الواضح لمستوى كفاءة النظام الاقتصادي ورغم أنها قضية لا يغفل عنها البعض، فإن إعادة التركيز حولها أضحى مهماً باتجاه زيادة الوعي بأهميتها التقييمية وليس التقليدية.

لذلك، فإن هذه الدراسة تؤكد على أهمية استخلاص الدلالات الاقتصادية والاجتماعية للمؤشرات الاقتصادية في الحكم على مستوى كفاءة النظام الاقتصادي وحتماً فإن هذا الاستخلاص يعيد القضية إلى وضعها الصحيح، وهي التركيز على البعد التقييمي أكثر من البعد التقليدي.

هدف الدراسة:

وبناءً على ما سبق، فإن موضوع هذه الدراسة وأهدافها تتجه نحو تقديم تحليل ونقاش معمق لأبعاد ودلالات المؤشرات الاقتصادية الكلية باعتبارها معايير قياس مستوى كفاءة النظام الاقتصادي، وليس مجرد مؤشرات اقتصادية محققة تتم متابعة تطورها خلال فترة زمنية معينة، وتقرأ بطريقة تقليدية فقط.

منهجية الدراسة:

إن تحقيق هدف الدراسة وموضوعها يتطلب استخدام المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي.

خطة الدراسة:

إن خطة الدراسة ستمضي على النحو الآتي:

- أولاً: المقدمة.
- ثانياً: مفهوم النظام الاقتصادي.
- ثالثاً: المعايير الاقتصادية لقياس كفاءة النظام الاقتصادي.
- رابعاً: المعايير الاجتماعية لقياس كفاءة النظام الاقتصادي.
- خامساً: الخاتمة.

ثانياً: مفهوم النظام الاقتصادي:

ظل مفهوم النظام الاقتصادي أحد قضايا الجدل الفكري بين الاقتصاديين والمفكرين من ناحية، وارتباط هذا المفهوم بمحيطه الاجتماعي وفلسفته القيمية والأخلاقية وبيئته السياسية من ناحية أخرى، لذلك فإن أحد أهداف النظرية الاقتصادية هو البحث والدراسة في شكل العلاقة بين طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من جهة والمحيط الشامل التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي من جهة أخرى، فالنظرية الاقتصادية تهتم بتحليل أثر النظام الاقتصادي على النتائج والمخرجات الاقتصادية وعلى الهيكل والأداء الاقتصادي معاً.

وحقيقة الأمر، فإن النتائج والمخرجات الاقتصادية لا تتوقف فقط على طبيعة النظام الاقتصادي وإنما أيضاً على المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع؛ لذلك تعددت زوايا النظر في تقديم تعريف محدد للنظام الاقتصادي تعريفاً يتسق مع أهداف النظرية الاقتصادية ووظيفتها في الحقل الاقتصادي فهناك مثلاً نظرية التعريف بأهم السمات، التي تقدم تعريفاً تقليدياً للنظام الاقتصادي. يتكئ على أهم سمة فيه.

ووفقاً لذلك فإن الملكية الفردية هي السمة التي عُرف بها النظام الاقتصادي الرأسمالي وكذلك فإن سمة الملكية العامة هي التي عُرف بها النظام الاشتراكي، ولأن الاقتصاد الإسلامي يتكئ على سمة ارتباطه بالقيم والمبادئ والأخلاق الإسلامية فقد عرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

بيد أن تعريف النظام الاقتصادي وفقاً لمعيار السمة الواحدة لم يعد كافياً ولا مقنعاً للتعرف الدقيق على طبيعة النظام الاقتصادي وأهدافه وفحص مدى كفاءته، لذلك ظهرت نظرية تعريف النظام بالسمات المتعددة أو التعريف بجملة السمات المتعارف عليها علمياً. بيد أن السمات كثيرة ومنها نظام الملكية - نظام المعلومات - عملية اتخاذ القرار - القواعد السلوكية - القيم الأخلاقية وغيرها من السمات التي عرضها

Montias (1976) في كتابه أسس الأنظمة الاقتصادية (The Structure of Economic System). وأياً كان الأمر فإن التعريف بجملة السمات يقدم منهجاً معيارياً في تعريف النظام الاقتصادي؛ فالمبادئ والقيم والأخلاق والتقييم الشخصي هي سمات رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تعريف النظام الاقتصادي.

ويبدو أن الاقتصادي السويدي Linbeck (1993) قد أعجب بنظرية التعريف بجملة السمات فقدم تعريفاً للنظام الاقتصادي يقول فيه: النظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة من آليات ومؤسسات صنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في منطقة جغرافية معينة.

وكما يذكر جريجوري وستيورات (1994) فإن النظام الاقتصادي وفقاً لهذا التعريف إنما هو ذلك الذي يحتوي على آليات وترتيبات مؤسسية وقواعد لصنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

وقد كان فردريك برابر أكثر وضوحاً وصراحة في تعريف النظام الاقتصادي حين عرفه بالآتي: النظام الاقتصادي يشمل جميع المؤسسات والمنظمات والقوانين والقواعد والمعتقدات والقيم وأنماط السلوك الناتجة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية (جريجوري وستيورات، 1994) ومن الواضح أن هذا التعريف يؤكد على عدد من السمات الرئيسية التي تكون النظام الاقتصادي ومنها وجود مؤسسات صنع القرار التي تعمل وفق قواعد واضحة ومهام محددة بالقوانين، إضافة إلى وجود آليات من شأنها توفير المعلومات، والقيام بعملية التنسيق.

وهذه المهام لا بد أن يقوم بها السوق من خلال نظام الأسعار وكذلك الخطة الاقتصادية، ويمثل نظام الملكية أحد أركان النظام الاقتصادي وما يتبع ذلك من قواعد تنظيم الملكية وتحدد حقوقها وتبين أوجه التحكم والتدخل فيها.

والنظام الاقتصادي وفقاً لهذا التعريف يؤكد مسبقاً على وجود آليات واضحة لتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر في النتائج الاقتصادية وتوفر الحوافز للأفراد للعمل والقيام بالنشاط الاقتصادي.

ومهما يكن الجدل فيما يتعلق بتعريف النظام الاقتصادي بالسمة المميزة أو بتعدد السمات، فإن النظام الاقتصادي لا يمكن عزله عن محيطه الاجتماعي وأساسه القيمية والأخلاقية وبيئته السياسية والثقافية.

ومرة أخرى فإن التأكيد من شأنه أن يقربنا من نظرية التعريف بجملة السمات - وهو التعريف الأكثر واقعية ومنطقية، فالنظام الاقتصادي إنما يعكس رؤية المجتمع لطريقة التصرف بالشأن الاقتصادي للمجتمع، وهي رؤية تنكئ على جملة السمات المتوفرة لهذا المجتمع أو ذلك، وتطبيقاً لذلك فإنه - على سبيل المثال - يمكننا تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد وفقاً للتصور الإسلامي للحياة والإنسان والكون، ومن ثم فإنه يمثل منهجاً ومذاهباً للتعامل مع الموارد الاقتصادية وتوظيفاتها وكافة الأنشطة الاقتصادية من منطلق القيم والأخلاق وهو ليس بالضرورة مرتبطاً بمنطقة جغرافية معينة.

ثالثاً: المعايير الاقتصادية لقياس كفاءة النظام الاقتصادي:

كانت مناقشتنا لطبيعة ومفهوم النظام الاقتصادي شرطاً ضرورياً لمناقشة معايير قياس كفاءة النظام في مواجهة المشكلات الاقتصادية للفرد والمجتمع باعتبار أن هذا الأمر يمثل جوهر اهتمام النظرية الاقتصادية في تناولها لمسائل مثل كفاءة النظام الاقتصادي، حيث إن نقطة البداية في هذا القياس هو ربط المشكلات الاقتصادية بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحليل طبيعة وأسلوب الإدارة الاقتصادية في صنع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وإن هذه الصلة بين المشكلات والأهداف وآليات اتخاذ القرارات ليست إلا جوهر عمل النظام الاقتصادي ومبرر وجوده.

وأياً كان الأمر فإن قياس كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه إنما هي من صميم اهتمامات النظرية الاقتصادية؛ ولذلك اتفق الاقتصاديون على معايير أساسية لقياس كفاءة النظام مشتقة من أهداف السياسة الاقتصادية، وهي تنقسم إلى مجموعتين من المعايير:

• المعايير الاقتصادية، وتتضمن الآتي:

- معيار النمو الاقتصادي.
- معيار الكفاءة الاقتصادية.
- معيار الاستقرار الاقتصادي.

• المعايير الاجتماعية وتتضمن الآتي:

- معيار العدالة الاجتماعية.
- معيار التماسك الاجتماعي للدولة.

◀ معيار النمو الاقتصادي:

تقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل نمو السكان، وفي هذه الحالة يكون المجتمع قادراً على إنتاج مزيد من السلع والخدمات عبر الزمن، مما يعني أن المجتمع يستمتع بمستوى معيشي ورفاه مرتفع، لأن نصيب الفرد من الدخل يزيد عبر الزمن.

وللتأكد من أن هذا النمو مرغوب ومقبول من المجتمع فإن الأمر يحتاج إلى فحص وتحليل أعمق لطبيعة النمو الاقتصادي ومشكلاته وهي المشكلات التي - إن لم يتمكن النظام من حلها - ستؤدي إلى حالة من عدم الرضا والقبول، مما يشكك في كفاءة النظام في نهاية المطاف.

إن مشكلة قياس النمو الاقتصادي هي أولى هذه المشكلات وهي تتعلق بأساليب قياس النمو الاقتصادي ومدى دقتها وسلامتها عبر الزمن، وهل هذه الأساليب مبنية على معطيات ومعلومات صحيحة، وهل يتم مراجعتها سنوياً، وهل هذه الأساليب مناسبة وصالحة للمقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة في نقطة زمنية محددة.

وترتبط بهذه المشكلة طريقة تحديد مصادر النمو الاقتصادي والأهمية النسبية لكل محدد من محددات النمو الاقتصادي، وإذا ما كان يعتمد النمو الاقتصادي بصورة أكثر مثلاً على تراكم رأس المال.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا يتطلب مستوى ادخار أعلى، ومن ثم قبول المجتمع بتضحية أكبر في الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الادخار، ثم تحديد مستوى التضحية وما هي الفترة الزمنية التي يتحملها المجتمع بالتضحية بالاستهلاك الحاضر، ومن جانب آخر إمكانية سد فجوة الادخار المحلي من خلال الاقتراض الخارجي وما مدى العبء الاقتصادي للدين الخارجي؟ ولذلك تعتمد هذه الإجابات على طبيعة النظام الاقتصادي وما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو خليطاً أو اقتصاداً إسلامياً.

ومن جهة أخرى فإنها ترتبط بمدى كفاءة النظام وعملية الرشد الاقتصادي في صنع القرارات، وهنا ننقل الآن إلى حالة أخرى للنمو الاقتصادي الذي يعتمد أكثر على مستوى التقدم التقني، حيث الأمر يتطلب فحص مؤشرات الإنفاق على التعليم وبرامج التدريب والبحث العلمي والرعاية الصحية وغيرها من المؤشرات. بيد أنه لا يكفي لتابعة مؤشرات الإنفاق على هذه المجالات من الناحية الكمية وإنما يستلزم الأمر، فحص وتحليل نوعي لمدى كفاءة الإنفاق ومستوى الأثر والفاعلية له.

أما المشكلة الثانية فهي تحليل مستوى الإنصاف والعدالة في توزيع ثمار النمو، والتأكد مما إذا كانت كل شرائح المجتمع مستفيدة وتمتع بثمار هذا النمو.

إن هذا الأمر يتطلب فحص العديد من المؤشرات التي من شأنها قياس مدى عدالة النمو ومن أهمها:

- تحليل مؤشرات توزيع الدخل واتجاهات إنفاق الأسر.
- مؤشرات الفقر.
- مؤشرات البطالة.
- مؤشرات التنمية الريفية.
- مؤشرات التنمية البشرية.

ومن جانب آخر فإن عوائق النمو الاقتصادي هي مشكلة أخرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تقييم كفاءة النظام وفقاً لمعيار النمو، وأن جوهر تحليل هذه العوائق من منظور النظرية الاقتصادية ليس هدفه التماس المبررات ولكن هدفه فحص طبيعة هذه العوائق وعمق تأثيرها على مسار النمو وتقييم مدى نجاح النظام الاقتصادي أو فشله في تجاوزها والتغلب عليها، وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى عدد من المؤشرات التي تبين حجم وعمق هذه العوائق من أهمها:

- مؤشرات الاستقرار السياسي والحكم الجيد وإذا ما كانت تتحسن أم تسوء.
- مؤشرات ومدركات الفساد وإذا ما كانت تتغير إيجابياً أم سلبياً.
- مؤشرات مناخ الاستثمار إذا ما كانت محفزة أم مثبطة للاستثمارات وتدفقات الرأسمال الأجنبية.
- مستوى الإيداع في المجتمع وإذا ما كانت متدنياً أو مرتفعاً.
- حجم توفر الموارد الطبيعية أو ندرتها ومستوى استغلالها وتوظيفها بصورة مثلى.

وعلى أية حال، فإن الأدب الاقتصادي العالمي يزر بمؤشرات مختلفة ومتنوعة تقيس مدى كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب اقتصادياً واجتماعياً، وعادة تنشر المؤسسات الدولية الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية تقاريرها السنوية عن اتجاه هذه المؤشرات لكل بلد.

والمشكلة الأخيرة تتعلق بموثوقية المعدل المرغوب والمناسب للنمو الاقتصادي، حيث تقاس كفاءة النظام بمدى نجاحه في تحقيق المعدل المرغوب للنمو، وبصورة عامة، فإن المعدل المرغوب هو ذلك المستوى الذي يفوق معدل النمو السكاني، بيد أن هناك معايير فرعية تساعد على اختبار المعدل المناسب منها مثلاً:

- محاكاة نظام اقتصادي آخر في اختيار المعدل وفق إنجازات هذا النظام خلال فترة ماضية وبالنسبة للدول النامية فإن المعدلات المرغوبة تتراوح بين 5% إلى 10%.

• مقارنة متوسط الدخل الفردي بين الدول وهنا ينبغي الانتباه إلى أن معدل النمو في الدول المتقدمة غالباً ما يكون منخفضاً، بيد أن هذا لا يعني ضعف كفاءة النظام في هذه الدول، بينما يكون الوضع مختلفاً بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً الذي يتطلب معدلات مرتفعة.

- حجم التكاليف الاقتصادية التي يستطيع المجتمع تحملها من أجل تحقيق المعدل المرغوب للنمو.
- مدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر أو تحمله لمخاطر التضخم مقابل تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

• التأكد من أن اختيار معدل مرتفع للنمو مصدره تنوع مصادر الدخل (والناج) وأنه ليس ناجماً عن إسهام قطاع رئيس واحد كالنفط أو بسبب التوسع في إنتاج السلع العسكرية على حساب السلع والخدمات الاستهلاكية، فالنمو المدفوع بقطاع رئيسي واحد لا يضمن تحسن مستوى المعيشة والرفاه للمواطنين.

معيار الكفاءة الاقتصادية :

الكفاءة الاقتصادية، مفهوم مرتبط بطريقة النظام الاقتصادي في إدارة الموارد ومقياس مدى كفاءة النظام الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات المرغوبة في المجتمع بأقل كلفة ممكنة.

وبعبارة أخرى الكفاءة هي مقياس لمدى قدرة النظام على التوظيف والاستخدام الأمثل للموارد التي تتسم بالندرة في ظل تعدد حاجيات المجتمع.

إن الكفاءة الاقتصادية عند الاقتصاديين تحمل معنيين رئيسيين :

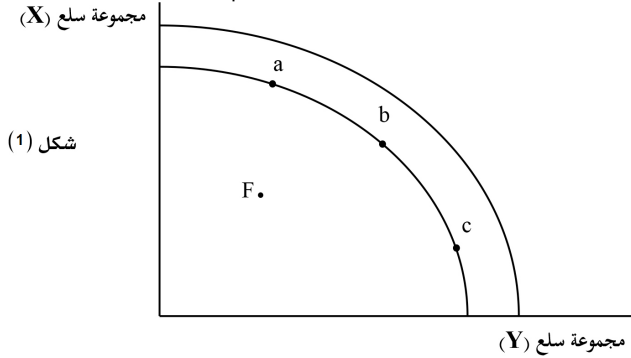
أ. كفاءة ساكنة : وتعني قياس كفاءة النظام في نقطة زمنية معينة وبمقتضى الكفاءة الساكنة، فإن النظام الاقتصادي ينبغي أن ينتج أقصى الكميات من السلع والخدمات في حدود إمكاناته الإنتاجية في لحظة معينة من الزمن، أي أن يعمل النظام في حدود منحنى إمكانات الإنتاج (الأفندي، 2012).

أما إذا كان النظام يعمل داخل حدود منحنى إمكانات الإنتاج فإن النظام يعد غير كفاء لأنه لم يستخدم الموارد المتاحة ويوظفها في النشاط الاقتصادي بصورة مثلى، ومن ثم تظهر مشكلة وجود موارد عاطلة في لحظة زمنية معينة لم ينجح النظام في توظيفها.

وكما يوضح الشكل (1) فإن اختيار النظام عند النقطة (F) يعد اختياراً غير كفاء في لحظة زمنية معينة، أما نجاح النظام فإنه يحدث عند أي نقطة على المنحنى a, b, c بيد أن المفاضلة بين (a) أو (b) أو (c) كانت في الماضي تعتمد على نوع النظام الاقتصادي وما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو خليطاً. فالخطيطة المركزي هو الذي كان يتولى مسئولية الاختيار في النظام الاشتراكي.

أما في النظام الاقتصادي الحر بطبيعته الرأسمالية فإن مبدأ سيادة المستهلك وتصويت الناخب هو من يقرر الاختيار (جريجوري، 1994).

ومن جانب آخر، فإن النظام الاقتصادي لا يستطيع في هذه اللحظة الزمنية أن يعمل خارج حدود إمكاناته الإنتاجية لأنه لا تتوفر له الموارد الكافية للعمل خارج هذه الحدود في تلك اللحظة.



ب. الكفاءة الحركية : وتعني قياس قدرة النظام الاقتصادي على زيادة طاقته الإنتاجية عبر الزمن دون أن يتطلب ذلك بالضرورة زيادة موارده الإنتاجية من العمل ورأس المال؛ أي أن قدرة النظام على زيادة إنتاج السلع تتم من خلال استخدام أفضل أساليب وطرق الإنتاج وباستخدام نفس الموارد؛ لذا فإن علينا التأكد مما إذا كان منحنى إمكانات الإنتاج قد انتقل إلى جهة اليمين (إلى أعلى) تعبيراً عن قدرة النظام على إنتاج سلع أكثر بنفس الموارد السابقة (الشكل 1) إن مستوى انتقال المنحنى يقدم مقياساً لمعدل تغير الكفاءة الحركية.

ومن ناحية أخرى، ترتبط باستخدام هذا المعيار مشكلات أخرى من بينها:

- مشكلة قياس الكفاءة، وهناك مؤشرات منها القيام بحسابات الإنتاجية

النتائج

عنصر الإنتاج

= حيث الإنتاجية

وحساب الإنتاجية يمثل أحد مقاييس الكفاءة الساكنة، أما إذا قمنا بحساب معدل التغيير في الإنتاجية فهذا يعني أننا نقيس الكفاءة الحركية (الكفاءة عبر الزمن).

- ومن مشكلات الكفاءة أيضاً مدى الترابط بين الكفاءة الاقتصادية وكل من الكفاءة السياسية والكفاءة الاجتماعية واتجاه الصلة بين هذه الكفاءات الثلاث، فالكفاءة السياسية تتعلق بقضايا المؤسسات السياسية ومنظومة الحكم الجيد ودرجة المشاركة السياسية في صنع القرارات؛ بينما تتعلق الكفاءة الاجتماعية بقضايا العدالة ومستوى الإنصاف في توزيع الدخل والثروة والفرص.

ومهما يكن الأمر، فإنه كلما كانت درجة الصلة بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة السياسية والاجتماعية قوية وعميقة زادت فاعلية النظام في إدارة موارده بصورة مثلى ومنصفة (الأفندي، 2012).

ومرة أخرى فإن هناك العديد من المؤشرات العالمية التي تنشرها المنظمات الدولية فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

معايير أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن تطبيق هذا المعيار في قياس كفاءة النظام الاقتصادي يتطلب الإلمام والمتابعة لقضيتين جوهريتين:

- القضية الأولى مرتبطة بعملية الاختيار لأولويات المجتمع الاقتصادية وفحص ما إذا كانت عملية الاختيار تتسم بالرشد الاقتصادي.
- القضية الثانية تتعلق بطريقة تنفيذ الأهداف والأولويات عن طريق اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة، ومن ثم تحليل وفحص كفاءة هذه السياسات في تحقيق الأهداف ذات الأولوية للمجتمع.

وتكمن أهمية هذا المعيار في طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه أي مجتمع - وهي فجوة الموارد - تتعلق بالحاجيات، وحاجيات المجتمع كبيرة ولا نهائية، بينما الموارد نادرة نسبياً، لذلك تغدو كفاءة الاختيار في تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها أحد مقاييس كفاءة النظام الاقتصادي، وتلك عملية ليست سهلة؛ لأنها مرتبطة بصلبة وثيقة بطبيعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وحجم هذه الأهداف، فلو كان بالإمكان اختيار كل الأهداف والأولويات لما كانت هناك مشكلة اختيار؛ لذلك فإن النظرية الاقتصادية تهتم بدراسة آليات الاختيار من حيث كفاءتها ورشدها الاقتصادي في اختيار أفضل الأهداف التي تعظم المصلحة العامة للمجتمع بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا النظر إلى كفاءة الاختيار والمفاضلة بين الأولويات من زاوية أخرى، وهي زاوية النظر في عواقب الاختيار السيئ للأولويات (ساملسون ونوردهاوس، 2006)، فالاختيار السيئ للأولويات يسبب سوء تخصيص موارد المجتمع واستنزافها بمعدل متسارع، ومن ثم تصبح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير قابلة للاستدامة، بالإضافة إلى أنه يزيد التكاليف الاجتماعية بسبب تفاقم التفاوت الاقتصادي الذي يجعل توزيع الدخل والثروة أكثر سوءاً، مما يسبب أيضاً زيادة بؤر التوتر والصراعات الاجتماعية بين شرائح المجتمع، ومن ثم يهدد الاستقرار الاجتماعي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالتكاليف الاقتصادية تزيد أيضاً بسبب سوء تخصيص الموارد وبسبب استنزاف الموارد النادرة نسبياً، مما يخفض الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إنتاج مزيد من السلع والخدمات، فلا يتمكن الجيل القادم من التمتع بمستوى معيشي ورفاه مرغوب وكاف.

والاختيار السيئ للأولويات أيضاً يجعل النظام الاقتصادي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث تتوالى حالات الركود أو يطول أمدها كما تزيد تقلبات الأسعار ويتفاقم معدل التضخم والبطالة، وبطبيعة الحال، فإن تجنب النظام الاقتصادي عواقب الاختيار السيئ يتطلب رشداً اقتصادياً في آليات اختيار الأولويات والأهداف الاقتصادية للمجتمع. وهذا في الواقع ما تهتم به النظرية الاقتصادية. وحقيقة الأمر أن عملية الاختيار ما زالت تمثل جدلاً شائعاً أقرب إلى خيارات الاقتصاد السياسي منه إلى النظرية الاقتصادية.

وفي العقود الماضية من القرن العشرين اعتمدت آلية الاختيار على طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي، وفي ظل النظام المركزي والاقتصاد القياي (اقتصاد الأوامر) كانت السلطة المركزية وبصورة مطلقة هي التي تقرر وتختار نيابة عن المجتمع أهدافه وأولوياته الاقتصادية، ولم تكن هذه الآلية في الواقع رشيدة دوماً وقابلة للاستدامة، فقد فشلت هذه النظم في النهاية في تحقيق مستوى معيشي ورفاه مرتفع لمواطنيها ومجتمعاتها، أما في الأنظمة الديمقراطية، فإن آلية الاختيار تغدو أكثر تعقيداً وتشابكاً وصعوبة، بيد أن أساليب الاختيار لا يمكن عزلها عن نظرية الاختيار العام التي تعد إحدى إسهامات النظرية الكلاسيكية المعاصرة (الأفندي، 2012)، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- قد يتم الاختيار بصورة مباشرة بواسطة أفراد المجتمع الذين يعبرون عن تفضيلاتهم من خلال عملية التصويت؛ أي أن اختيار الحزب السياسي الذي له برنامج يتبنى أهدافاً وأولويات اقتصادية تحظى برضا الأفراد مقارنة بحزب آخر له ترتيبات مختلفة للأولويات.
- الطريقة الأخرى هي الاعتماد على قرارات السوق أو ما يسمى بنظام التصويت في السوق حيث يعكس جهاز الثمن (ومن خلال الأسعار) تفضيلات المستهلكين للسلع والخدمات المرغوبة لهم، وهذا ما يفصح عنه مبدأ سيادة المستهلك، فعندما يزيد الطلب على سلع معينة ترتفع أسعارها، وهذا يعطي مؤشراً للقطاع الإنتاجي لزيادة تخصيص الموارد نحو السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها.
- وهناك طريقة الاختيار المزدوج في اختيار الأولويات والأهداف، وهي التي أفصح عنها الاقتصادي البولندي أوسكار لانج، ووسع نطاقها جان دورنسي (سليمان، 1973)، وتؤكد هذه الطريقة على مشاركة قوى المجتمع في اختيار الأهداف الاقتصادية، فالأفراد من خلال دور الرأي العام ونظام التصويت في الانتخابات يتمكنون من التعبير عن خياراتهم وترتيبهم أولويات الأهداف الاقتصادية.
- بيد أن هذا الأمر، يبدو صعباً في الواقع، فما يفصح عنه الأفراد ما هو إلا مجرد الاتجاهات الرئيسية للأهداف والسياسات الاقتصادية، بينما يقوم صانعو القرار (أو الحكومة) بصياغة الأهداف وتحديدها وتحديد أولوياتها التفصيلية.
- وحقيقة الأمر، أن هذه الصعوبات والتعقيدات ذات الصلة بطريقة اختيار الأولويات قد أثارَت قضية جوهرية ذات دلالة كبيرة على مدى كفاءة نظرية الاختيار العام، وما إذا كانت هذه النظرية قادرة على ضمان الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية معا من أجل تحقيق رضا الأفراد، وبعبارة أخرى ما الظروف التي تكون فيها قرارات الاختيار العام وفقاً لتعبير ساملسون غير منصفة أو كفوّة؟
- ووفقاً لساملسون، دعنا نفترض أولاً أنه يمكن تصنيف المجتمع سياسياً إلى شريحتين رئيسيتين هما: منافع شريحة الأغلبية ومنافع شريحة الأقلية (ساملسون ونوردهاوس، 2006).
- دعنا الآن ننظر كيف تختلف نتائج اختيار أولويات المنافع وفقاً لطرائق صنع القرار الجماعي كما تبدو في الحالات الآتية:

أ. الاختيار العام بواسطة الحكومة.

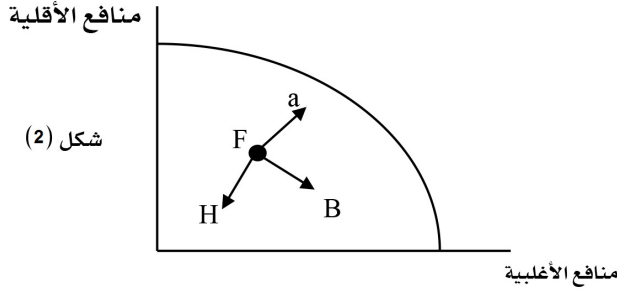
ب. الاختيار العام بطريقة التصويت بالاجماع.

- ج. الاختيار العام بطريقة التصويت بالأغلبية.
د. الاختيار العام في ظل معضلة تناقض التصويت.

أ. الاختيار العام الحكومي:

يبين شكل (2) أن نتائج الاختيار الحكومي لا تخرج عن ثلاث حالات، هي:

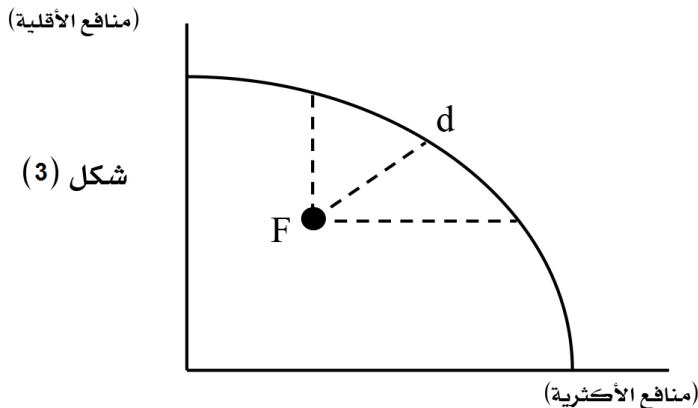
- نتائج (اختيار) مضرة، حيث تتخذ الحكومة إجراءات تجعل الجميع أسوأ حالاً، وبيانياً يتمثل هذا في الانتقال من النقطة الأصلية (F) إلى (H)، وبالتالي فإن هذا يمثل اختياراً فاشلاً.



- اختيار يؤدي إلى إعادة توزيع بسيطة، فيتمثل بالانتقال من النقطة (F) إلى (B)، حيث تستفيد الأغلبية من زيادة المنافع، بينما تتضرر شريحة الأقلية.
- اختيار يؤدي إلى أن يصبح الجميع أحسن حالاً، حيث تتحقق أمثلة باريتو، وبيانياً يتمثل بالانتقال من النقطة (F) إلى النقطة (a)، حيث يغدو الأفراد أحسن حالاً ولا أحد أسوأ حالاً، ومن ثم فإن هذا النوع من الاختيار يكون مرضياً للجميع، بيد أنه كما يؤكد ساملسون لا توجد قواعد مضمونة تجعل الجميع دائماً أفضل حالاً.

ب. الاختيار العام بطريقة التصويت بالإجماع:

تعني هذه الطريقة ضرورة الحصول على موافقة جميع الأفراد على اختيار الأولويات أو المنافع، ويترتب على هذا الاختيار أن يستفيد كل فرد في المجتمع، لأنه لا يمكن اتخاذ قرار بدون موافقة كل فرد، وبيانياً فإن هذا يتطلب الانتقال من النقطة (F) إلى النقطة (d) على المنحنى في شكل (3).



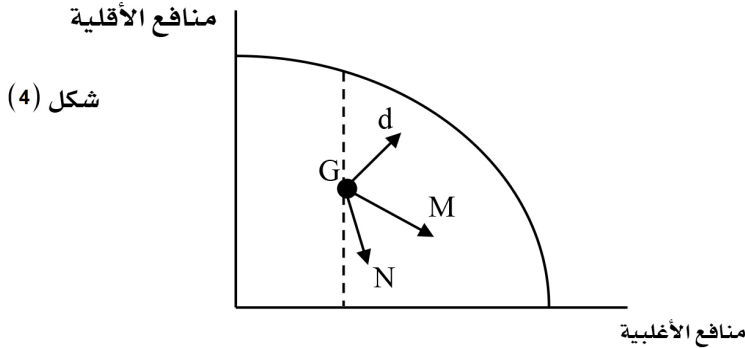
ومن الواضح أن طريقة التصويت بالإجماع تحقق أمثلية باريتو، حيث يصبح كل فرد أفضل حالاً، ولا يوجد فرد أسوأ حالاً.. ومن ثم لا يوجد أي طرفين من الأكثرية على الأقلية.

بيد أن طريقة التصويت بالإجماع ليست سهلة، فهي تتطلب جهداً ووقتاً طويلاً للحصول على الإجماع، فإذا رفض شخص واحد فقط فإن هذا سيعطل عملية الاختيار، أي أن الحصول على موافقة كل شخص يتطلب اللجوء في مساومات ومفاوضات مارثونية أو عميقة من شأنها أن تعوق إنجاز أي شيء، وبسبب ذلك فقد تتوقف عملية الاختيار عند النقطة الأصلية (F) في شكل (3).

وخلاصة الأمر، أن الاختيار بطريقة التصويت بالإجماع يوصل الجميع إلى طريق مسدود ويميل إلى الإبقاء على الوضع القائم (أو الحالي) مهما كان جيداً أو سيئاً.

ج. الاختيار بطريقة التصويت بالأغلبية:

إن اتخاذ القرارات وفقاً لقاعدة الأغلبية هي السلوك السياسي الشائع للفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، وبيانياً يبين شكل (4) كيف أن النتائج المحتملة لاختيار الأولويات يجري لصالح شريحة الأغلبية - أي بالانتقال من النقطة (G) إلى d, N, M . وفي كل تلك النقاط فإن منافع شريحة الأغلبية تزيد وتبلغ أقصاها عند النقطة (M)، بيد أن التصويت بالأغلبية لا يضمن دائماً تحقيق أمثلية أو تحسينات باريتو، فالأغلبية تفضل (M)؛ لأن منافعها أكبر، بينما يسوء حال الأقلية عند هذه النقطة، وثمة عيب آخر يكتنف تصويت الأغلبية، وهو أنه قد يؤدي إلى استبعاد الأغلبية بالاختيار، ومن ثم الاستبعاد بالحكم، فالذين يحصلون على الأغلبية يميلون إلى فرض إرادتهم السياسية على الأقلية من خلال إعادة توزيع المنافع وتصميم القوانين المتحيزة ضد الأقلية.



وبطبيعة الحال فإن مبدأ العدالة يتطلب كبح طرفين الأغلبية على ألا يفقد ذلك آلية التصويت بالأغلبية مضمونها الجوهرية؛ لذلك يرى العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين تنوع قواعد تصويت الأغلبية، ومن ذلك اشتراط أغلبية مطلقة لاختيار بعض المشروعات الجوهرية كإجراء التعديلات الدستورية (ثلثي الأصوات مثلاً)، وكذلك استخدام أغلبية بسيطة في قضايا أخرى أقل شأناً من القضايا الجوهرية وبالعودة إلى شكل (4) فإن نتائج تصويت الأغلبية يؤدي إلى النتائج الآتية:

- عند النقطة (d) يكون الاختيار كفوياً ومنصفاً؛ لأنه يحسن حال الجميع وفقاً لأمثلية باريتو.
- بينما عند النقطة (N) يكون الاختيار غير كفاء وغير منصف؛ لأنه يحسن منافع الأغلبية، بينما يسوء عندها حال الأقلية.
- أما عند النقطة (M) فإن الأغلبية تكون في حال أفضل، مع تدهور بسيط إلى حد ما في منافع الأقلية.

وخلاصة الأمر، أن الاختيار العام بواسطة التصويت بالأغلبية لا يضمن دائماً تحقيق أمثلية باريتو.

د. الاختيار العام ومعضلة تناقض التصويت:

تحدث معضلة تناقض التصويت عندما لا تحصل أولية اقتصادية معينة على الأغلبية في خيارات الناخبين من بين عدة أولويات (ساملسون ونوردهاوس، 2006)، أو بعبارة أخرى، تنشأ هذه المعضلة عندما تحصل مجموعة من الأولويات على نفس حجم التصويت التي من شأنها أن تعوق اختيار إحداها أو بعضها، وللخروج من هذه المعضلة فإن هناك حلولاً أخرى منها:

1. الاختيار بالقرعة بين الأولويات التي حصلت على نفس حجم التصويت.
 2. تجزئة التصويت، فإذا كانت هناك ثلاث أولويات أ، ب، ج، حصلت كلها على تصويت مشابه في الحجم فعندئذ يمكن إعادة التصويت على أ، ب أولاً، فإذا فاز (أ)، فيمكن إجراء تصويت ثاني على (أ، ج)، ويلاحظ أن تجزئة التصويت قد تتطلب نوعاً من الإدارة التعسفية أو التصويت التعسفي في الهيئات التشريعية المنوط بها الاختيار.
 3. تعديل الأولويات وإجراء تصويت جديد عليها يمكن من الخروج من معضلة تناقض التصويت على أن هذا الإجراء يتطلب الدخول في حوار مع الفئات ذات المصالح المتعارضة.
- ومهما يكن الحال فإنه لا توجد طريقة مثالية للاختيار العام مائة في المائة، وإذا كان الاختيار العام بتصويت الأغلبية هو الأكثر عدالة، مما يعني أن حقوق الأقلية ينبغي أن تحترم، فالقاعدة الشرعية تقول لا ضرر ولا ضرار.
- وعلى أية حال، فبالرغم من أن نظرية الاختيار العام تؤكد على توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الاقتصادية وأولوياتها. مما جعل لها صدى قوياً، ومنها ظهور أصوات قوية من اقتصاديين ومنظمات دولية تدعو إلى أهمية تعزيز مشاركة المجتمع في صنع الخيارات والأهداف، ومع كل ذلك التأييد لهذه النظرية فإن هذا لم يمنع من تعرض نظرية الاختيار العام لانتقادات شديدة.
- فقد قلل عدد من رواد نظرية الاختيار العام ومنهم جيمس بوكانن وجوردن تولك وأرو من قدرة هذه النظرية لأسباب معينة من العمل بطريقة كفوّة (الأفندي، 2014)، ومنها:
- أن قانون الأغلبية في التصويت قد لا يضمن تحقيق الكفاءة في السلع العامة التي تتطلب أن تفوق منافعها الحدية تكاليفها الحدية، فقد ينتهي قرار الأغلبية إلى اختيار أهداف لا يتوفر لها شرط الكفاءة.
 - احتمال قيام مجموعات الناخبين (الأحزاب مثلاً) بعملية مقايضة للأولويات والأهداف عند تشكيل ائتلاف أغلبية.
 - بما أن الهدف الأول للسياسيين هو إعادة انتخابهم فإنهم قد يفضلون اختيار أهداف تحقق مصالح جماعات الضغط والمصالح التي ليست بالضرورة معبرة عن المصلحة العامة.
- وأياً كان الأمر فإن تقييم مدى كفاءة آلية اختيار الأهداف والأولويات القائمة على مبدأ مشاركة قوى المجتمع في إطار نظام التصويت الديمقراطي يتطلب مراقبة مسار المؤشرات الآتية:
- مدى كفاءة النظام الانتخابي في تمكين الأفراد من التعبير الحقيقي عن إرادتهم الحرة في اختيار الأولويات.
 - مؤشرات النضج السياسي والبصيرة النافذة للناخبين في التمييز بين الأهداف المختلفة.
 - مؤشرات التجربة السياسية للأحزاب وقدرتها على تقديم البرامج الاقتصادية التي تعبر عن المصلحة العامة للمجتمع.

• مؤشرات سلامة ونزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها.
وغير ذلك من المؤشرات التي توضح مدى قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة واختيار الأهداف والأولويات.

◀ معيار الاستقرار الاقتصادي:

هناك علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تشكل القاطرة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

فمخرجات النظام أو النتائج الاقتصادية له تعتمد على ثلاث مجموعات من المحددات والعناصر:

- مجموعة وعناصر السياسات الاقتصادية.
- العناصر الطبيعية والبيئية التي تتوفر للنظام مثل الموارد الطبيعية والبشرية.
- عناصر البيئة السياسية والقيمة والاجتماعية والثقافية.

ولاريب أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ وبدون أهداف، فهي أدوات تحقق أهداف النظام الاقتصادي. ومن ثم فإن أهداف السياسة الاقتصادية هي أهداف مشتقة من أهداف النظام، والسياسات الاقتصادية ما هي إلا جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام ومن أهمها:

أ. تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز مؤشراتته:

- استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريباً من الصفر.
- المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصادياً واجتماعياً يتراوح بين 3% إلى 5%.
- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح بين 5 - 10%.
- وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

رابعاً: المعايير الاجتماعية لقياس كفاءة النظام الاقتصادي:

◀ معيار التماسك الاجتماعي:

يقصد بالتماسك الاجتماعي منظومة الروابط القيمية والثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي يتأسس عليها اجتماع الأفراد أو التي يقوم عليها المجتمع، ووفقاً لدور كهائيم فإن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد، ومن منظور النظرية الاقتصادية فإن التماسك الاجتماعي هو مفهوم للاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك مرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وقد أضحت التماسك الاجتماعي هدفاً عظيماً ومعيارياً في نفس الوقت لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

فلا يمكن جعل النمو الاقتصادي قابلاً للاستدامة ما لم يتم الحفاظ على التماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقة العامة بين النظام الاقتصادي والجماعة السياسية والاقتصادية، والتماسك الاجتماعي يمثل قضية جوهرية لتفادي مساوئ النظام الاقتصادي الحر المنفلت الذي ولد الفردية الأنانية وأضعف المسؤوليات المشتركة ووسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، على أن ما يهمنا في هذا المقام هو التأكيد على أن ترسيخ التماسك الاجتماعي وزيادة درجته تعتبر معياراً لقياس كفاءة النظام الاقتصادي مما يتطلب بناء النظام على قواعد أساسية منها:

- التمسك بالعدالة والإنصاف والمساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات العامة بما يمكن من تحقيق رضا الأفراد بالنظام والشراكة الفاعلة في التنمية.
- ضمان الاستقرار بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبما يمكن من تفجير طاقات وابداعات الأفراد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.
- الاستثمار في منظومة التماسك الاجتماعي التي من شأنها تعظيم الأهداف والمصالح والمنافع المشتركة والرفع من شأن العمل الجماعي وتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

وبطبيعة الحال فإن مدى كفاءة النظام الاقتصادي في الحفاظ على التماسك الاجتماعي يمكن قياسها من ثلاثة أبعاد رئيسية:

- بُعد الإدماج الاجتماعي الذي يتضمن المدى الذي أتاحه النظام في توفير فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد، ومن مؤشرات هذا البعد هو تقييم حجم الموارد الجديدة التي أتاحتها النظام الاقتصادي في مجالات التنمية الاجتماعية الأساسية كالإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، أي أنه ينبغي تتبع مؤشرات التنمية البشرية الأساسية، وكذلك تتبع مؤشرات الإنفاق على التنمية الريفية والتنمية في المناطق النائية، إضافة إلى تتبع مؤشرات الإنفاق على مكافحة العادات الاجتماعية السلبية مثل عادات الثأر والتهميش الاجتماعي لبعض الفئات، وكذلك مؤشرات الاتفاق على حل الصراعات والصلح بين الجماعات أو الأفراد.
- بُعد الحراك الاجتماعي الذي يقصد به مستوى تكافؤ الفرص المحرز، وانعكاس ذلك على مستوى رضى الأفراد في المضي إلى الأمام، ومن مؤشرات قياس هذا البعد النظر في حجم ومستوى السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس لشراكة منظمة تكون فاعلة للأفراد، كذلك النظر في مستوى المؤسسات الديمقراطية وفعاليتها ومدى تمسكها بالدفاع عن قواعد الشراكة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.
- بُعد رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن تقييم مستوى الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات وانعكاس ذلك على شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع.

ومن مؤشرات قياس هذا البعد هو تقييم مستوى الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في القيام بعمل مشترك جماعي، ومن ذلك الشراكة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأفراد، كذلك قياس مؤشرات الشراكة بين هذه المؤسسات فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، هناك مؤشرات أساسية في تقييم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، ومنها مؤسسات الزكاة والأوقاف التي تقدم منظومة متكاملة لتعزيز الثقة بين الناس والمؤسسات من شأنها محاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل.

وبصورة عامة فإن ميدان عمل رأس المال الاجتماعي ميدان واسع يتضمن مجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية لا يمكن إغفال مؤشراتنا عند تقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

◀ معيار العدالة :

إن العدالة هي قضية قيمية كما أنها قيمة أخلاقية أساسية واسعة التفسير ولها تطبيقات عملية شاملة ومتنوعة. فهناك عدالة اجتماعية وعدالة اقتصادية وعدالة سياسية وغير ذلك من المعاني والمقاصد الكلية.

والعدالة في التصور الإسلامي مبدأ أصيل لاستقامة الحياة وعمارة الأرض وتحقيق الأمن والاستقرار للناس، وما زال موضوع العدالة يمثل الشغل الشاغل للمفكرين والفلاسفة، كما أنه هدف السياسيين وهو كذلك معيار أساسي عند الاقتصاديين في قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاقتصادي.

وأياً كان الأمر فإنه عندما يكون النظام الاقتصادي قادراً على تمليك أفراد المجتمع المنافع وتحقيق مستوى عالٍ من النمو وتقليل الفوارق بين الناس وإزالة بؤر التوتر والصراعات الاجتماعية والسياسية فإن هذا النظام يكون قد نجح نسبياً في تحقيق العدالة.

والعدالة بمضمونها الاجتماعي عميقة الصلة بمستوى الإنصاف في توزيع الثروة والدخل والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعند قياس كفاءة النظام من مرئيات العدالة، فإن هناك ثلاث قضايا يمكننا مناقشتها وتتبعها وهي: المؤشرات الفنية ونظم التوزيع والمؤشرات الأخرى.

المؤشرات الفنية :

اعتاد الاقتصاديون على استخدام معايير فنية لقياس مستوى عدالة توزيع الدخل أو مستوى التفاوت في توزيع الدخل، ومنها :

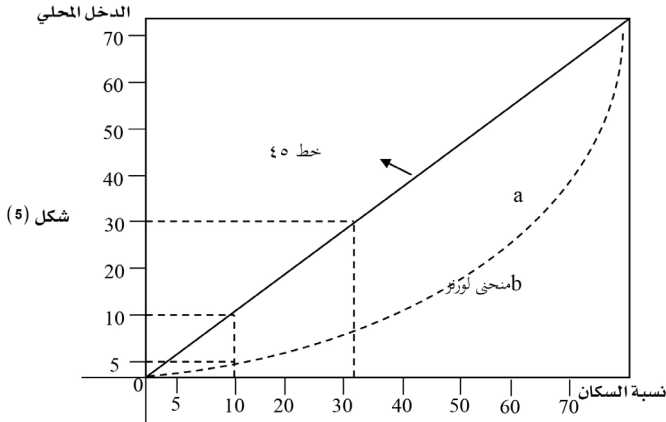
- معامل جيني للتركيز (Gini Concentration) وهو مشتق من منحنى لورنز.
- معامل سيمون كوزنتز (معامل كوزنتز).
- مؤشرات الفقر.
- أ. معامل جيني للتركيز:

يتراوح معامل جيني بين صفر (المساواة الكاملة في توزيع الدخل) إلى الواحد الصحيح (التفاوت التام).

$$\text{وفي شكل (5) فإن معامل جيني} = \frac{\text{المساحة } a}{\text{المساحة } a+b}$$

وكلما زادت مساحة الجزء المحصور بين خط 45 ومنحنى لورنز زادت نسبة معامل جيني للتركيز ويبين شكل (5) هذا المقياس.

ومن أشهرها منحنى لورنز (Lorenz Curve) كما يوضحه شكل (5) :



شكل (5)

حيث تقاس نسبة السكان على المحور الأفقي ونسبة الدخل على المحور الرأسي، ويمثل خط 45 الواقع بين نقطة الأصل والنقطة (0) بالتوزيع العادل تماماً للدخل، فإذا كان 30% من السكان مثلاً يحصلون على 30% من الدخل فهذا يعتبر توزيعاً تاماً وعادلاً للدخل، وهكذا بقية النسب فكل نقطة على هذا الخط تبين التوزيع العادل للدخل، في حين أن المنحنى المنقط يبين التوزيع غير العادل للدخل، وكلما ابتعد هذا الخط عن خط (45) كان التوزيع أقل عدالة، وعلى سبيل المثال يبين الخط المنقط أن أفقر 10% من السكان لا يحصلون إلا على 5% من الدخل بينما مقتضى العدل أن يحصلوا على 10%.

ومن ناحية أخرى، فإن معامل جيني يمكن تحديده بالمنطقة الواقعة بين خط 45 والمنحنى المنقط وهو مقياس لسوء توزيع الدخل.

ب. معامل كوزنتز:

يقصد بهذا المعامل مجموع الفروق بين الأنصبة الداخلية والأنصبة السكانية لجميع الفئات التي يمكن تقسيم السكان إليها (جيلز، بيركنز، رومر، وسودجراس، 1995)، ويختلف معامل كوزنتز عن معامل جيني في أن الأول يعطي وزناً أكبر للتفاوت وكذلك قرب مركز التوزيع، بينما لا يعطي نفس الوزن للتفاوت في الاتجاهين المتطرفين.

ويمكن للمتابع أن يتعرف على درجة تركيز الثروة ودرجة الفقر باستخدام معامل كوزنتز، فإذا كان الاهتمام هو تقييم درجة تركيز الثروة على قيمة التوزيع، فيمكننا تحليل أعلى 5% أو 10% أو 20%.

أما إذا كان اهتمامنا هو معرفة درجة الفقر التي تعكس سوء عدالة التوزيع فيمكننا تقييم مستوى الدخل المطلقة والنسبية لأشد الناس فقراً التي تتراوح بين 30% إلى 40% من التوزيع.

ج. مقاييس الفقر:

تقدم مقاييس الفقر مؤشرات لمستوى التفاوت بالنسبة للدخل المطلق أو الدخل النسبي، وفي جميع الأحوال فإنها تعطي فكرة عن مدى عدالة توزيع الدخل والثروة؛ لذلك فإن على المتابع أن يهتم بتقييم مؤشرات الفقر ومظاهر الفقر مثل حالة المجاعة ونقص التغذية والملبس والسكن غير المناسبين ومستوى الرعاية الصحية ونسبة الالتحاق في التعليم وغيرها من المؤشرات المطلقة.

نظم التوزيع كمقياس للعدالة:

إن المعايير الفنية لمقياس مستوى عدالة توزيع الدخل لا تكفي بحد ذاتها، فهناك معايير أخرى لمقياس العدالة الاقتصادية، يطلق عليها بالمعايير النوعية وهي نظم التوزيع في الأنظمة الاقتصادية ومن أهمها:

- معيار توزيع الدخل وفقاً لمبدأ مشاركة عناصر الإنتاج في توليد هذا الدخل أي وفقاً لمبدأ الإنتاجية الحدية للعنصر، وهذا المبدأ هو أحد الإسهامات المهمة للنظرية الكلاسيكية المعاصرة، حيث كل عنصر يحصل على دخل يكافئ قيمة مساهمته الإنتاجية الحدية في الناتج الكلي، وهذا هو شأن النموذج الرأسمالي حيث يتولى نظام السوق (جهاز الأسعار) تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الدخل، بيد أن توزيع الدخل وفقاً لقوى السوق لا يكفل تحقيق مستوى مقبول من العدالة، ولذلك يتم تعديل توزيع السوق من خلال نظام الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية.

- توزيع الدخل وفقاً لمبدأ الحاجة وقد كان هذا شأن النموذج الاقتصادي الاشتراكي، حيث تتولى الدولة بدلاً عن السوق عملية التوزيع للدخل بحكم ملكيتها للأصول والموارد الإنتاجية.

لذلك فقد كانت مساواة الأجور للعاملين تمثل عنصراً أساسياً في توزيع الدخل، وقد اقترح أوسكار لانج (اقتصادي بولندي) في نموذجه الذي اعتبر من أشهر النماذج الاشتراكية وعرف بنموذج التجربة والخطأ (سلوى سليمان، 1973) اقترح قيام هيئة التخطيط المركزي بتحديد أسعار السلع الإنتاجية وتخصيص العوائد الاجتماعية (الإيجارات والأرباح)، كما يمكن توزيع هذه العوائد على شكل خدمات عامة.

وأيا كان نمط النظام الاشتراكي سواء اشتراكية السوق أو الاشتراكية المخططة فإن المساواة في توزيع الدخل - وإن كانت تبدو عادلة - فهي في حقيقة الأمر تولد ظلماً آخر فهي تساوي بين الناس وإن كانوا مختلفين في قدراتهم ومواهبهم، وفي هذا قتل للحوافز والإبداع والابتكار، كما أن ذلك يمثل سوء تخصيص للموارد، وقد رفض ماركس نفسه مبدأ المساواة في توزيع الدخل أثناء المرحلة الانتقالية للاشتراكية، وكان يرى أن التوزيع حسب مساهمة كل عنصر في الناتج يكون أكثر قبولاً.

• التوزيع وفقاً لمبدأي المساهمة في الإنتاجية والحاجة، وهذا هو شأن النظام الاقتصادي الإسلامي، فتوزيع الدخل عملية تكاملية بين توزيع السوق ودور الدولة ومساهمة القطاع الخيري في المجتمع، فتوزيع السوق وفقاً للمساهمة الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج الكلي، وكذلك دور الدولة الذي يستهدف تحقيق عدالة أكثر في توزيع الدخل من خلال الدور الاجتماعي للدولة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ثم يأتي دور القطاع الخيري من خلال نظام الزكاة والأوقاف والصدقات لتحقيق التكافل الاجتماعي، ومن الواضح أن كلاً من دور الدولة ودور القطاع الخيري يساهم في إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، إضافة إلى الحوافز الأخلاقية التي من شأنها ترشيد الحاجات وتحقيق مبدأ الاعتدال في الإنفاق.

مؤشرات أخرى لقياس العدالة :

يمكننا تتبع كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق العدالة عن طريق تحليل تطبيقات العدالة في قضايا النمو الاقتصادي، فإذا كان النمو عقيماً - أي النمو الذي يزيد الدخل القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس - فإنه لا يحقق العدالة لأنه يجعل ملايين من الناس يشتغلون لساعات طويلة في أعمال زهيدة الأجور ومنخفضة الدخل، ومن أمثلة هؤلاء الباعة المتجولين أو الذين يعملون في أعمال زراعية بسيطة أو في بقالات تجارية صغيرة، ولذلك فإن تحليل مؤشرات البطالة بأنواعها وخصائصها يبين مدى التقدم المحرز أو الإخفاق في تطبيق العدالة.

وهناك نوع آخر من النمو يخل بمبدأ العدالة وهو النمو بلا مستقبل؛ أي الذي يكون متحيزاً لصالح الجيل الحاضر على حساب جيل المستقبل. وهذا نمو مخل بالعدالة؛ لأنه يعني خراب الغابات وتلوث الأنهار وتدمير النوع البيولوجي واستهداف الموارد الطبيعية، وإذا كان هذا يحدث فماذا بقي للجيل القادم، فالنمو الذي يسيء توزيع الدخل بين الأجيال يعتبر نقباً للعدالة.

ويتطلب هذا الأمر القيام بالتحليل والتقييم لمستوى استخدام هذه الموارد وتقييم حجم الاحتياجات الكاملة منها، كذلك، فالنمو المكبوت أو النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يقترن بتنمية سياسة مرتفعة يخل بمبدأ العدالة في بعدها الاقتصادي والسياسي، لأن النمو بدون تنمية سياسية يعني حرمان الناس من المشاركة الحقيقية في صناعة خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الحرمان يشكل حاضنة كبيرة لسوء توزيع الدخل والثروة والفرص، لذلك فإن تقييم كفاءة النظام يتطلب متابعة مؤشرات التنمية السياسية وتقييم مدى التقدم أو الإخفاق فيها.

وأيا كان الأمر، وكما تؤكد التقارير العالمية للتنمية البشرية، فإن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة ولا هي تنمية تستحق الاستدامة، ومن ثم فإنها ليست مقبولة وفقاً لمبدأ العدالة، فالنظام الاقتصادي الذي يديم هذه التفاوتات يكون قد فشل في تحقيق العدالة كعيار أساسي في قياس كفاءة النظام.

خامساً: الخاتمة:

◀ الاستنتاجات:

ناقشت هذه الدراسة قضية طبيعة قراءة معايير كفاءة النظام الاقتصادي، وهي قضية ما زالت جدلية في أدبيات النظرية الاقتصادية، وقد عرضت الدراسة أبرز معايير كفاءة النظام الاقتصادي مع التركيز

على معياري العدالة والتماسك الاجتماعي، باعتبارهما أكثر دلالة على مستوى كفاءة النظام في إنجاز مستوى مرغوب ومقبول للتنمية البشرية، ومع عدم الإخلال بأهمية العناصر الأخرى، ولكن جوهر هذه الدراسة كان هو تحليل أهمية تفوق القراءة التقييمية في قياس كفاءة النظام الاقتصادي مقارنة بالقراءة التقليدية التي تركز على مجرد تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بطريقة رتيبة لا تمكن من استخلاص النتائج والدلالات الرئيسية التي توضح عن مستوى نجاح النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

◀ التوصيات:

- الاهتمام بعملية التحليل بترجيح أهمية القراءة التقييمية للمعايير.
- استحداث تقارير دورية لقياس الفاعلية التنموية والاجتماعية النهائية للسياسات والبرامج الاقتصادية على المستفيدين، أي قياس الأثر والمنافع النهائية على أفراد المجتمع.

المراجع:

- الأفندي، محمد (2012)، *مقدمة في الاقتصاد الجزئي*، صنعاء: دار الأمين للنشر والتوزيع.
- الأفندي، محمد، (2014)، *النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة*، الطبعة الثانية، صنعاء: دار الأمين للنشر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، *تقرير آفاق التنمية العالمية*، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- جريجوري، بول وستيورات، روبرت (1994)، *النظم الاقتصادية المقارنة*، ترجمة طه منصور، الطبعة العربية، الجزء الأول، ص 29، الرياض: دار المريخ.
- جيلز، مالكوم، بيركنز، دوايت، رومر، مايكل وسودجراس، دونالد (1995)، *اقتصاديات التنمية*، ترجمة طه منصور وعبدالعظيم، الطبعة العربية، الفصل الرابع، ص 129، الرياض: دار المريخ للنشر.
- ساملسون، بول ونوردهاوس، ويليام (2006)، *الاقتصاد*، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة العربية الثانية، الطبعة الخامسة عشرة، الجزء الرابع، ص 295، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- سليمان، سلوى (1973)، *السياسة الاقتصادية*، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص 17، الكويت: وكالة المطبوعات.

- Linbeck, A. (1993). *Macroeconomics and economic policy*. Edward Elgar Publishing Ltd.
- Montias, J. M. (1976). *The structure of economic systems* (pp. 231-54). New Haven: Yale University Press.